

Distr.
GENERAL

S/1995/304
14 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الثالث للأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/7)، بعد أن نظر المجلس في تقريره الثاني المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1995/65) ورسالتي المؤرخة ١ شباط/فبراير (S/1995/127). وقد طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٧ من ذلك البيان، مواصلة استقصاء الخيارات وتقديم أي توصيات أخرى ضرورية لضمان الأمن في المخيمات. كما طلب إليّ المجلس أن أقدم تقريرا آخر عن هذا الموضوع في ضوء نتائج المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى الذي استضافته منظمة الوحدة الأفريقية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوجمبورا.

٢ - وقد أبلغت مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير (S/1995/65) بالمشاورات التي أجريتها مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، بشأن الأمن في مخيمات اللاجئين، ولا سيما المخيمات الموجودة في زائير. وقد تقرر، عندئذ، أن تتابع المفوضية مع حكومة زائير المناقشات التي سبق أن أجرتها الحكومة مع ممثلي الخاص لرواندا وذلك بهدف الاتفاق على ترتيبات مناسبة لتحسين الأمن في المخيمات، في إطار ولاية المفوضية عن حماية اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم.

٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وقعت حكومة زائير والمفوضية مذكرة تضمنت إجراءات محددة لتحسين الأمن في المخيمات في زائير. وبموجب ذلك الاتفاق، توزع حكومة زائير وحدة قوامها ١ ٥٠٠ فرد من العسكريين والشرطة - الوحدة الزائيرية لأمن المخيمات - لتوفير الأمن في المخيمات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع العنف، ومراقبة قوافل العائدين للوطن، وحفظ القانون والنظام ومنع الازدحام في مواقع توزيع الأغذية.

٤ - وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٩٥، وصلت أول مجموعة تضم ١٠٠ فرد من الوحدة الزائيرية لأمن المخيمات إلى غوما. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بلغ قوام الوحدة ٩١٣ فردا يعملون في كيمبا، وكاتالي/كاهندو وموغومبا/لاك فرت. ويجري حاليا إعداد مواقع الوزع في جنوب كينفو ويتوقع أن تكون جاهزة بحلول نهاية الشهر. وكان تقييم المفوضية لأداء الوحدة أنها مرضية تماما ومتعاونة.

٥ - وبالإضافة إلى الوحدة الزائيرية لأمن المخيمات، طلبت المفوضية إلى الحكومات توفير عدد يتراوح بين ٣٥ و ٦٠ من الخبراء الدوليين للعمل ضمن فريق الاتصال الأمني المدني. وفي ٢٤ شباط/فبراير، وصلت مجموعة متقدمة تضم ١٢ خبيرا من هولندا إلى غوما حيث تم وزع ما مجموعه ١٦ خبيرا هولنديا حتى الآن. وقدمت حكومة سويسرا خبيرا واحدا، وعرضت حكومات كل من بنن وبوركينا فاسو والكاميرون توفير عدد يتراوح بين ١٠ خبراء و ٢٠ خبيرا للخدمة في فريق الاتصال. كما طلبت المفوضية إلى إدارة عمليات حفظ السلم اختيار ضابط عسكري رفيع الرتبة للعمل كقائد لفريق الاتصال تحت رئاسة المسؤول المدني بالمفوضية الذي يرأس الفريق. وبناء على توصية إدارة عمليات حفظ السلم عينت المفوضية العميد (متقاعد) ايان دوغلاس، من كندا، الذي خدم قبل ذلك في عمليات عديدة لحفظ السلم. وقد اضطلع العميد دوغلاس بمسؤولياته في غوما في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥. وتقدر التكلفة الاجمالية لعملية الأمن في زائير، حتى نهاية حزيران/يونيه بمبلغ ٩,٧ مليون دولار.

ثانيا - الحالة الراهنة في مخيمات اللاجئين

ألف - اللاجئون في بوروندي

٦ - في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٥، كان هناك ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ في بوروندي، معظمهم من جنوب رواندا. وقد أثرت الحالة الأمنية المتردية في بوروندي على اللاجئين داخل المخيمات وخارجها. ففي الجزء الشمالي من البلد، الذي توجد به المخيمات السبعة للاجئين كلها، هناك تحركات دائمة للاجئين الفارين من البلدان المجاورة وإليها معرضين أنفسهم لخطر شديد. وقد أدت الرقابة الصارمة للجيش على الحدود ووجود جماعات مسلحة غير خاضعة للقانون في مناطق الحدود إلى أعمال عنف راح ضحيتها أرواح عديدة خارج المخيمات. ورغم أن مخيمات اللاجئين يحرسها الجيش وأن تحركات اللاجئين مقيدة، وقعت أيضا حوادث داخل المخيمات.

٧ - وبالنظر إلى حالة عدم الأمن التي سادت خلال الأسابيع الأخيرة بشكل عام، انتقل عدة آلاف من اللاجئين الروانديين وعدد كبير من البورونديين إلى تنزانيا. ففيما بين ١٧ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس، وصل إلى تنزانيا من بوروندي ١٦ ٠٠٠ بوروندي و ٨ ٠٠٠ رواندي كلاجئين. وخلال الأيام الأخيرة من آذار/مارس، أدى اندلاع العنف في بوجمبورا إلى هجرة جديدة للاجئين وإلى بدء موجة خروج من بوروندي إلى زائير شملت ٢٤ ٠٠٠ شخص. وخلال الفترة نفسها، غادر ٧ ٠٠٠ من الروانديين المخيمات في شمال بوروندي إلى تنزانيا، وتسلسل إلى تنزانيا عدة آلاف عبر الحدود قبل صدور الأوامر بإغلاقها.

وحتى ٥ نيسان/أبريل، تمت إعادة ١٥ ٠٠٠ شخص بالشاحنات إلى مخيمين، أما الباقون فهم موجودون في مواقع مختلفة في شمال بوروندي.

باء - اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة

٨ - حتى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ كان هناك ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات في تنزانيا. وظلت الحالة الأمنية في هذه المخيمات مستقرة نسبياً خلال أول شهرين من هذه السنة. وفي شباط/فبراير، قامت بعثة مشتركة من المفوضية وتنزانيا وهولندا بإجراء تقييم للاحتياجات الأمنية اللازمة للمخيمات وقدرت التكلفة الاجمالية اللازمة لذلك بمبلغ ٣ ملايين دولار. وأوصت البعثة بزيادة عدد أفراد الشرطة بمقدار ٩٠ فرداً ليصبح مجموع عدد أفراد الشرطة ٤٠٠ فرد؛ كما أوصت بتحسين القدرة على النقل والإمداد؛ وباتخاذ ترتيبات للمحافظة على الأمن في المخيمات.

٩ - وفي شباط/فبراير وافقت الشرطة التنزانية ٢٠٠ شخص من العائدين تحت حراسة أمنية مشددة من مخيم بيناكو إلى مدينة روسومو الحدودية. وقد زادت الحوادث التي وقعت في المخيم خلال شهر آذار/مارس، والتي كانت أساساً ذات طابع إجرامي، وارتكبت ضد العاملين في مجال المعونة والسكان المحليين والشرطة في الوقت الذي توقفت فيه تماماً عمليات التسجيل للعودة إلى الوطن.

جيم - اللاجئين في زائير

١٠ - في أوائل نيسان/أبريل، كان يوجد ١,١ مليون لاجئ في المخيمات في زائير. وكان التأثير المباشر لنشر قوات الأمن (وحدة زائيرية لأمن المخيمات وفريق الاتصال الأمني المدني) هو تيسير العودة المنظمة للوطن. فقد ارتفع عدد اللاجئين الذين غادروا المخيمات في غوما من ٢ ٠٠٠ لاجئ خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٠ ٠٠٠ لاجئ بعد ذلك بشهر واحد. ومع ذلك، حدث انخفاض كبير في العودة إلى الوطن خلال شهر آذار/مارس؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى وصول معلومات للاجئين بارتفاع عدد المقبوض عليهم والمحتجزين داخل رواندا.

١١ - وقد أسهم في حدوث هذا الانخفاض تخفيض حصص المعونة الغذائية في المخيمات، الذي استلزمه النقص العام في أصناف الأغذية الأساسية في المنطقة، وإن كان اللاجئين قد فسروا ذلك بأنه إجراء متعمد لإجبارهم على العودة إلى الوطن. وفي ٣١ آذار/مارس، وصف برنامج الأغذية العالمي حالة الأغذية في مخيم غوما بأنها حرجية. وأوضحت الدراسات الاستقصائية أن هناك تزايداً في سوء التغذية في هذه المخيمات. وما زال هناك نقص حاد في الأغذية، غير أن المفوضية تتوقع حدوث تغيرات إيجابية خلال الأسابيع القادمة عقب الاجتماع الإقليمي الذي عقد في نيروبي بشأن حالة الإمدادات. وتستغل مليشيات حكومة رواندا السابقة نقص الأغذية لتحريض اللاجئين ولتعزيز الحملة التي تشنها ضد العودة إلى الوطن.

ثالثا - المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى
اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة
البحيرات الكبرى

١٢ - عقد المؤتمر الإقليمي لمنظمة الوحدة الإفريقية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بوجمبورا. واعتمد المؤتمر خطة عمل تركز أساسا على العودة الطوعية إلى الوطن بوصفها الحل الدائم المفضل لمشكلة اللاجئين. ولبلوغ هذا الهدف، أكد المؤتمر على الأدوار التي يتعين أن تؤديها بلدان المنشأ وبلدان اللجوء والمجتمع الدولي. وأوجز كذلك تدابير محددة يتعين اتخاذها في هذا الصدد.

١٣ - وفي رسالتي إلى المؤتمر، أكدت على وجود حلول قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمشكلة اللاجئين. ومن بين التدابير القصيرة الأجل تحقيق الأمن في المخيمات والقضاء على تخويف اللاجئين وابتزازهم. وأشارت كذلك إلى أن حل مشكلة اللاجئين في الأجل الطويل سوف يستلزم جهودا موحدة تبذلها الحكومات الإفريقية والمجتمع الدولي مع مشاركة كاملة من المجتمع المدني.

١٤ - وضمن الإجراءات القصيرة الأجل الأخرى، حث المؤتمر على أن يتم بأسرع ما يمكن تنفيذ اتفاق زائير/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وهو الاتفاق الذي يجري تنفيذه حاليا بنجاح. وأعرب المؤتمر عن أمله في أن يعقد قريبا مؤتمر للأمم المتحدة على نطاق أوسع يعنى بالسلم والأمن والاستقرار حسب ما دعا إليه مجلس الأمن. والمشاورات المتعلقة بعقد هذا المؤتمر مستمرة.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، اعترف المؤتمر بأن مشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين تقع في نطاق المسؤولية العالمية وأكد على ضرورة تقاسم الأعباء على نحو منصف مع مراعاة أن بلدان اللجوء وبلدان المنشأ هي من بين أقل البلدان نموا. ومن ثم، حث المؤتمر المجتمع الدولي على مساعدة تلك البلدان عن طريق اتباع تدابير ملموسة تهدف إلى التخفيف من التأثير السلبي المباشر لوجود اللاجئين والمشردين على المجتمعات المحلية وعلاج ذلك التأثير. ولبلوغ هذه الغاية، طلب المؤتمر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين عن بلدان المنطقة من أجل تنسيق الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ويجري بالفعل التحضير بنشاط لعقد هذا الاجتماع.

١٦ - وإنني قلق لأن التطورات الأخيرة مثل إغلاق الحدود وشن الهجمات على مخيمات اللاجئين تشكل تجاهلا صارخا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في بوجمبورا. وإنني أعتقد أن التنفيذ المبكر لبعض التوصيات الرئيسية لمؤتمر بوجمبورا سوف يسهل حل مشكلة اللاجئين في المنطقة. وإنني أناشد جميع الدول أن تعمل وفقا لهذه التوصيات.

رابعاً - ملاحظات

١٧ - في بداية الشهر، حذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنه لا يتوفر سوى نصف الاحتياجات من الأغذية التي يلزم توزيعها للاجئين الروانديين خلال شهر نيسان/أبريل. وأدى تخفيض حصص الأغذية إلى ظهور بوادر لسوء التغذية بين النساء والأطفال فضلاً عن أنه أدى إلى اعتقاد اللاجئين بأن المجتمع الدولي يستخدم الأغذية كسلاح لإجبارهم على العودة إلى بلدهم.

١٨ - إن تدهور حالة الأغذية في المخيمات يعد دليلاً على الإرهاق الشديد الذي يعاني منه المانحون الذين يواجهون تزايداً مستمراً في أعداد اللاجئين والمشردين في أرجاء العالم. وإنني أناشد الدول المانحة أن تعمل على تصحيح هذه الحالة لكي لا تزيد محنة اللاجئين سوءاً.

١٩ - وتشعر كل من الحكومة الرواندية والمجتمع الدولي بقلق شديد إزاء التقارير المستمرة المتعلقة بوصول شحنات من الأسلحة إلى مطار غوما، يدعى أنها لتسليح قوات الحكومة الرواندية السابقة وإزاء تدريب هذه القوات في الأراضي الزائيرية. وقد نفى القائم بأعمال البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة هذه الادعاءات في رسالة نقلت إلى مجلس الأمن في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي أثناء مؤتمر بوجمبورا، طلب وزير خارجية زائير إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لدراسة المسألة وتقديم تقرير عنها. ولهذا فإني أعتزم عقد مشاورات مع حكومات البلدان المعنية، ومع منظمة الوحدة الإفريقية بشأن التدابير المتعلقة بالاستجابة لهذا الطلب.

٢٠ - لقد ثبت أن وزع الوحدة الزائيرية لأمن المخيمات وفريق الاتصال الأمني المدني في مخيمات اللاجئين كان له تأثير إيجابي حتى الآن. ومن المأمول أن يؤدي الوزع الكامل للوحدة الزائيرية إلى زيادة تحسين الظروف الأمنية. وقد يساعد وجودها أيضاً على منع وقوع حوادث مؤسفة مثل الحادث الذي وقع في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، عندما هاجم رجال مجهولون مخيم بيرافا قبل وزع الوحدة الزائيرية بفترة وجيزة، وإن كان هذا يجاوز الولاية المحددة لهذه الوحدة. وقد قتل ٣١ لاجئاً رواندياً في ذلك الهجوم.

٢١ - ومع ذلك فإن تحسين الظروف الأمنية في المخيمات لا يكفي وحده لضمان العودة الطوعية لجميع اللاجئين إلى وطنهم. وفي النهاية، سوف تعتمد العودة الطوعية إلى الوطن على الجهود التي تبذلها حكومة رواندا لتعزيز التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية بين جميع قطاعات المجتمع الرواندي ولضمان إمكانية عودة اللاجئين إلى مجتمعاتهم دون خوف من أي اضطهاد. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى، أنه يتعين لبلوغ هذا الهدف قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة أسرع وأكثر فعالية.

٢٢ - إن الأنباء التي ترددت بشأن عمليات الاعتقال العديدة واكتظاظ السجون في رواندا أثارت المخاوف بين اللاجئين وأعاققت عملية العودة الطوعية إلى الوطن. وأدى هذا إلى انخفاض عدد العائدين من ٢٠٠ شخص في الأسبوع إلى ٢٠٠ شخص في الشهر.

٢٣ - ولا يزال إعادة بناء نظام العدالة الرواندي يشكل عاملاً هاماً في الإسهام في تهيئة ظروف تؤدي إلى عودة اللاجئين، وينبغي تدعيم الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية في هذا الاتجاه. وقد تعهد المجتمع الدولي بالفعل بتقديم تبرعات قيمتها ٦١٨ مليون دولار لتدعيم برنامج الحكومة للإصلاح والتعمير. غير أن معظم هذه التعهدات لم يترجم بعد إلى مساعدة فعلية. وفي الوقت نفسه، يجري إنفاق معظم التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لرواندا، التي بلغت ٨٥٧ ٧١٠ ٤ دولار في ١ نيسان/أبريل، لتدعيم نظام العدالة الرواندي.

٢٤ - وفي القرار ٩٧٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير، حث مجلس الأمن الدول الأعضاء على اعتقال واحتجاز الأشخاص الموجودين في أراضيها ممن تتوفر أدلة كافية على أنهم مسؤولون عن أعمال تشملها الولاية القضائية للمحكمة الدولية لرواندا. وسيعزز تنفيذ الدول الأعضاء لذلك القرار عملية المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين في وقت مبكر.

٢٥ - إن تضافر جهود بلدان المنشأ وبلدان اللجوء والمجتمع الدولي هو وحده الكفيل بأن يحقق المهمة الضخمة المتعلقة بضمان العودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى إلى ديارهم ومجتمعاتهم. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات التي تدعو الحاجة الماسة إلى اتخاذها.

- - - - -